الطلاب كما مر سابقاً. ويأتي في المرتبة الثانية طلاب العلوم الإنسانية، وادارة الأعمال الذين يشكلون على التوالي ١٥,٤٪ و١٤,٣٪، ويلي ذلك مباشرة طلاب الطب الذين يشكلون ١٢,٤٪ كما مر سابقاً.

وتعكس هذه النسب، الى حد كبير، تطلعات الطلاب وذويهم في الحصول، عن طريق التعليم الجامعي، على وظيفة تتميز بالتقدير والاحترام وتحقق دخلاً مرتفعاً، بغض النظر عن الحاجات الماسة للمجتمع الأردني. وحتى اذا ما اعتبر توزيع الطلاب في الجامعات غير الأردنية مسألة غير خاضعة لارادة الدولة، فان الجامعات الأردنية التي من المفروض ان تسير وفقاً لذلك تعاني من مشكلة مماثلة نسبياً. فلا يعقل أن تكون الحاجة من الأطباء ثلاثة أضعاف الحاجة من الممرضات في التعليم الجامعي، وحتى في حال احتساب عدد المسجلين في معاهد التأهيل فان عدد طلاب فرع التمريض لا يتجاوز ٣٣٥ طالباً، وهذا أقل من عدد المسجلين في كلية الطب في الجامعة الأردنية والبالغ ٣٩٣ طالباً. وتصبح الصورة أكثر قتامة اذا ما أخذ بعين الاعتبار العدد الكبير لطلاب الطب في الخارج، والبالغ، في العام ١٩٧٩/١٩٨٠، ٨٢٧٦ طالباً. وحتى لو تم احتساب عدد المسجلين في فرع التمريض في المرحلة الثانوية، فان عدد الأطباء يظل يزيد عن ٨ أضعاف المسجلين في فرع التمريض بكافة مراحله. وما ينطبق على التمريض ينطبق على الزراعة، فاذا ما قورن عدد الطلاب في كلية الزراعة البالغ أقل من نصف عدد الطلاب في كلية الشريعة يتضح مدى النفور من التعليم الزراعي. الا أن التعليم الزراعي في المرحلة الجامعية يظل أكثر قدرة على اجتذاب الطلاب من المرحلة الثانوية، ففي الوقت الذي حصل فيه ارتفاع لعدد المسجلين في هذا الفرع في الجامعات الأردنية بمقدار ١٣٠ طالباً، للفترة ما بين ١٩٧٧/١٩٧٨ و١٩٧٩/١٩٨٠، حدث انخفاض يعادل ٢١٦ طالباً في المرحلة الثانوية للفترة المذكورة.

بين الطموح والواقع

التعليم الالزامي: رغم ما أولته الخطة الخمسية، ومن قبلها الخطة الثلاثية، من اهتمام خاص بمسألة توسيع قاعدة التعليم الالزامي، باعتبار أن نحو نصف القوة العاملة التي سوف يحتاجها سوق العمل هي من بين الذين أنهوا هذه المرحلة[٢٤]. الا ان التعليم الالزامي الشامل لم يتم تحقيقه؛ فقد ظل ٩٪ من الطلاب في المرحلة الابتدائية، و١٦٪ من الطلاب في المرحلة الاعدادية خارج أطر هذه المدارس. كما أنه من الواضح ان ما تم تحقيقه من زيادة عدد المسجلين في المرحلة الالزامية لم يحقق الهدف المنشود في سد حاجات سوق العمل من هذه الفئة. والواضح أيضاً أن معظم خريجي هذه المرحلة يتجهون نحو استكمال دراستهم في المرحلة الثانوية، وبخاصة الأكاديمية منها. وهذا يتضح من ازدياد عدد العمال الأجانب في الأردن؛ حيث وصل عددهم في نهاية العام ١٩٧٩ نحو ٦٠,٠٠٠ عامل، بعد أن كان في العام ١٩٧٥ يعادل ٢٢٢٨ عاملاً[٢٥]. والواضح أن معظم هؤلاء العمال من غير المهرة ومن الذين احتاجتهم المشاريع المختلفة في الأردن في فترة الخطة الخمسية. وعلى الأرجح فان عدد هؤلاء العمال أكثر من ذلك بكثير؛ حيث يقدر بيركس وسينكلر عدد العمال المصريين وحدهم بأكثر من ٤٠٠٠٠ عامل،